جامعة مسيلة كلية الآداب قسم الآداب واللغة
السنة الأولى ماستر تخصص الأدب العربي الحديث
2019-2020
مقياس علم الاجتماع الأدبي الأستاذ: عبد الحق بلعابد

المحور الأول

المقدمة: قدم أوجست كونت الاجتماع كعلم وضعي في كتابه دروس في الفلسفة الوضعية الذي صدر بين سنة 1830 و1842 وعرفه بأنه:

1) دراسة وصفية تهتم بالوقوف على الأسس والقوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية

- تحليل الروابط القائمة بين مختلف عناصر الظاهرة الاجتماعية
- تحديد الوظائف التي تؤديها هذه العناصر داخل الظاهرة

2) التفسير الوظيفي في النقد العربي الحديث

- Le Phénomène Littéraire
- Le Impératifs Culturels
- Le Impératifs Idéologiques
- Le Contexte Culturel

- مناهج النقد الأدبي عند بول غنيمي هلال وبرونسلاف مالينوفسكي B. Malinowski

3) التفسير البنيوي الوظيفي في النقد الأدبي الحديث

أ- البنيوية لغة واصطلاحا

ب- المعايير والمقاييس والرموز الأدبية واللغوية

مراجع المحور

1- البنيوية في الأدب الفرنسي، بيروت 1968
2- Dictionnaire de Robert 1967
3- أيكو هومبرتو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، 1992

1986 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت

الجزائر الدستور والمؤسسات السياسية

الجزائر (262 إلى 296) les Institutions

الجزائر (479 إلى 485) les Institutions

الجزائر (514 إلى 520) les Normes

الجزائر (584 إلى 592) les Libertés

الجزائر (650 إلى 656) les Valeurs

الجزائر (628 إلى 634) Agriculture

5 - الجزائر دستور وتطور وإعادة النظر في مفهوم الدستور

الجزائر 1974 - 1989

(46-90) الجزائر في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية مقارنة

الفصل الأول (9-50)

الفصل الثاني (70-123)

الفصل الثالث (191-247)

اميل دوركهايم - قواعد المنهج في علم الاجتماع

الفصل الأول

ما الظاهرة الاجتماعية ؟

يجب علينا أن نعلم ، قبل البدء فى البحث عن الطريقة التى تتناسب مع دراسة الظواهر الاجتماعية ، حقيقة الظواهر التى يطلق عليها الناس هذا الاسم .

وهذا السؤال من الضرورة بمكان عظيم ، فإن الناس يستخدمون كلمة اجتماعى دون كثير من الدقة . فهم يستخدمون هذا اللفظ عادة للدلالة تقريباً على جميع الظواهر التى توجد فى المجتمع لا لسبب إلا لأنها تنطوى ، بصفة عامة ، على بعض الفوائد الإجتماعية . ولكن يمكننا القول بناء على ذلك ، بأنه ما من حادثة إنسانية إلا ويمكن أن نطلق عليها اسم « الظاهرة الاجتماعية » . فإن كل فرد منا يشرب وينام ويأكل ويفكر ، والمجتمع كل الفائدة فى أن يؤدى الفرد هذه الوظائف بطريقة مطردة . ومن ثم فلو كانت هذه الأشياء ظواهر اجتماعية ، لما وجد موضوع خاص بعلم الاجتماع ، ولاختلط مجال بحثه بمجال البحث فى كل من علم الحياة وعلم النفس . ولكن جميع المجتمعات تحتوى فى الواقع على طائفة محددة من الظواهر التى تتميز عن الظواهر التى تدرسها العلوم الطبيعية بصفات جوهرية .

فإنى حين أؤدى واجبى كأخ أو زوج أو مواطن ، وحين أنجز العهود التى أبرمتها أقوم بأداء واجبات خارجية حددها العرف والقانون . وعلى الرغم من أن هذه الواجبات لا تتعارض مع عواطفى الشخصية ، وعلى الرغم من أننى أشعر بحقيقتها شعورا داخليا ، فإن هذه الحقيقة تظل خارجة عن شعورى بها . وذلك لأننى لست أنا الذى ألزمت نفسى بها ولكنى تلقيتها عن طريق التربية . ومن جهة أخرى فإنه يتفق لنا فى كثير من الأحيان ، أن نجهل تفاصيل الواجبات التى نلزم بأدائها . ومن ثم فإننا نضطر إلى الرجوع إلى كتب القانون وإلى الثقات من مفسريه لكى نقف على حقيقة هذه الواجبات . وكذلك الأمر فيما يمس العقائد والطقوس الدينية . فإن المؤمن يجدها تامة التكوين منذ ولادته . وإذا كانت هذه العقائد أسبق فى الوجود من الفرد الذى يدين بها للسبب الآتى ، وهو أن لها وجوداً خارجياً بالنسبة إليه . وإن مجموعة الألفاظ التى أستخدمها للتعبير عن أفكارى ، ومجموعة النقود التى أستعين بها على قضاء ديونى والوسائل الإقتصادية التى أستخدمها فى علاقاتى التجارية ، والتقاليد التى يجرى بها العرف فى مهنتى ، كل هذه ظواهر اجتماعية تؤدى وظيفة مستقلة عن طريقة استخدامى إياها . وإذا استعرض الرء أفراد المجتمع واحدا بعد آخر فإنه يستطيع تكرار ما سبق بصدد كل فرد منهم . فهذه إذن ضروب من السلوك والشعور التى تمتاز بخاصة يمكن ملاحظتها بسهولة ، وهى أنها توجد خارج شعور الأفراد .

وإن توجد الضروب من الرأى والتفكير خارج شعور الفرد

فقط ؛ بل إنها تمتاز أيضا بقوة آمرة قاهرة هى السبب فى أنها تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أو لم يرد . حقا إنى لا أشعر به حين أستسلم له بمحض اختيارى ، وذلك لأن الشعور بالقهر فى مثل هذه الحال ليس مجديا . ولكن ذلك لا يحول دون أن يكون القهر خاصة تتميز بها الظواهر الاجتماعية . ويدل على ذلك أن هذا القهر يؤكد وجوده بقوة متى حاولت مقابلته بالمقاومة . فإذا حاولت خرق القواعد القانونية فإنها تتصدى لمقاومتى بصور مختلفة ، وذلك إما بأن تحول دون نفاذ فعلى إذا كان ثمة متسع من الوقت قبل وقوعه ، وإما بأن تمحو ما يترتب عليه من الآثار أو تضعه فى قالب طبيعى إذا كان قد نفذ بالفعل ، وكان جبره ممكناً . وإما بأن تلزمنى بالتكفير عنه إذا لم يمكن جبره بحال . ويمكننا أن نشهد على سبيل المثال بالقواعد الخلقية المحضة ، فإن شعور الجماعة يحول دون نفاذ أى فعل يتصدى لمهاجمة هذه القواعد . وذلك لأن هذا الشعور يعتمد على نوع من الرقابة التى يباشرها على سلوك المواطنين ، ويستعين على ذلك ببعض العقوبات التى ترجع إليه حرية التصرف فيها . وفى بعض الحالات الأخرى يكون القهر أخف وطأة من ذلك . ولكن ليس معنى ذلك أن هذا القهر غير موجود . فإنى إذا خرجت على العادات المرعية ، ولم أقم وزنا للعرف المتبع فى وطنى وفى طبقتى بخصوص الزى فإن ما أثيره من عاطفة السخرية ، وما أبعثه حولى من الاشمئزاز ينتجان ، ولو بصورة مخففة ، نفس النتيجة التى يؤدى إليها

مع أبناء وطنى ؛ ولست مضطرا إلى استخدام النقود الرسمية ، ولكنى لا أستطيع إلا أن أتكلم هذه اللغة ، وإلا أن أستخدم هذه النقود . ولو حاولت التخلص من هذه الضرورة لباءت محاولتى بالفشل الممض . وإذا كنت من أرباب الصناعة فليس ثمة ما يمنعنى من استخدام الأساليب وطرق الصناعة التى كان يستخدمها الناس فى القرن الماضى ، ولكنى لو فعلت ذلك للحق بى الدمار ما فى ذلك شك . ولو فرضنا أننى تمكنت ، فى الواقع ، من الخروج على هذه القواعد وخرقها بنجاح فلن أتمكن من ذلك إلا بشرط أن اضطر إلى صراعها . ولو فرضنا أننى استطعت التغلب عليها فى نهاية هذا الصراع فإنها سوف تشعرنى بقوة قهرها إلى حد كاف ، وذلك بسبب ماسألقاه من مقاومتها . وليس ثمة مجدد إلا واصطدمت محاولاته بمقاومة من هذا القبيل ، حتى لو كان مجددا سعيد الطالع .

فها نحن إذن حيال نوع من الظواهر التى تنطوى على صفات ذاتية من جنس خاص جدا . وتنحصر هذه الظواهر فى ضروب من السلوك والتفكير والشعور . وهى توجد خارج الفرد ، وقد زودت بقوة قهر تمكنها من فرض نفسها عليه . ومن ثم فليس من الممكن أن يخلط المرء بين هذه الظواهر وبين العضوية ؛ وذلك لأن الظواهر الأولى تنحصر فى بعض التصورات والأفعال . كذلك لا يمكن الخلط بينها وبين الظواهر النفسية ، وذلك لأن الظواهر الأخيرة لا توجد إلا داخل شعور الفرد وبسببه ، فهذه الظواهر إذن من جنس قائم بنفسه ، ويجب أن نصفها دون سواها بأنها اجتماعية ، وهذا الوصف يناسبها ، فإنه من الواضح أن

لا يصلح أن يكون مادة لها (Substrat) . ولذا فإنه من المستحيل أن تكون مادتها شيئاً آخر غير المجتمع السياسى بأسره ، أو بعض ما يحتوى عليه من الطوائف الجزئية كالمذاهب الدينية والمدارس الأدبية والسياسية أو جمعيات التعاون المهنى وغير ذلك من الأمور .

ومن جهة ترى أن هذا الوصف يناسب تلك الظواهر دون غيرها وذلك لأن كلمة « اجتماعى » لا تدل على معنى معين إلا بشرط أن تعبر عن بعض الظواهر التى لا تدخل فى أى طائفة من الظواهر التى سبق تصنيفها وتسميتها . ومن ثم فان هذه الظواهر منطقة نفوذ خاصة بعلم الاجتماع. حقا إن كلمة « القهر » التى استخدمناها فى تعريف هذه الظواهر قد تفزع ذوى الحمية من أنصار المذهب الفردى المطلق (L'individualisme absolu) . ذلك بأن هؤلاء لما كانوا يقولون بأن الفرد وحدة مستقلة بذاتها تمام الاستقلال فربما خيل إليهم أننا ننتقص استقلال الفرد كلما أشعرناه أن أمره ليس بيده وحده . ولكن لا شك اليوم فى أن الغالبية الكبرى من آرائنا وميولنا ليست من صنعنا ، وإنما تأتينا من الخارج . ولذا فليس من الممكن أن تصبح هذه الأمور جزءا من شعورنا الداخلى إلا بشرط أن تفرض نفسها علينا فرضا . وهذا هو كل ما يدل عليه تعريفنا . ومن جهة أخرى يعلم المرء أن أى قهر اجتماعى لا يتنافى بالضرورة مع شخصية الفرد[1] .

(١) ولكن ليس معنى ذلك ، من جهة اخرى ، ان كل قهر ظاهرة طبيعية وسوف نعود فى مناسبة أخرى إلى هذه النقطة

ولكن لما كانت الأمثلة التى سبق ذكرها (ونعنى بها القواعد القانونية والخلقية والعقائد الدينية والنظم الاقتصادية وغير ذلك من الأمور) تنحصر جميعها فى بعض العقائد والعادات تامة التكوين . فقد يعتقد بعضهم تبعاً لذلك أن الظاهرة الاجتماعية لا توجد إلا إذا كانت تامة التكوين محددة الأوضاع . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى التى تمتاز بنفس الخواص ، أى بأن لها وجوداً واقعياً ، وبأنها تسيطر على الفرد ، وإن لم تتخذ لنفسها صوراً ثابتة محددة وهذه الظواهر هى التى يطلق الناس عليها اسم التيارات الاجتماعية ؛ مثال ذلك أن شعور الفرد ليس المنبع الذى تفيض منه موجات الحماسة أو السخط أو الشفقة التى تجتاح إحدى الجماعات ؛ وإنما تأتى هذه الظواهر من الخارج ، فتتسرب إلى شعور كل فرد منا ، وإن فى استطاعتها أن تجرنا خلفها على الرغم منا . حقاً إنه من الجائز أن لا أشعر بالضغط الذى تباشره على هذه التيارات فى حال ما إذا تركت لها نفسى دون مقاومة . ولكن هذا الضغط يبدو بأجلى مظاهره إذا حاولت الوقوف فى وجه هذه التيارات . وإذا حاول المرء أن يتصدى بالمقاومة لبعض هذه الظواهر الاجتماعية شعر بضغط تلك العواطف التى ينكر وجودها .

وإذا أكد القهر الاجتماعى وجوده بمثل هذه القوة فى حال المقاومة فذلك دليل على أنه يوجد فى حال عدم المقاومة بصفة لاشعورية . ومن ثم فإننا ضحية هذا الوهم الذى يدعونا إلى اعتقاد أننا نساهم بنصيب فى خلق تلك الظواهر التى تفرض نفسها علينا من الخارج . ولكن لئن رضينا بدفع التيارات الاجتماعية لنا فليس هذا الرضا سبباً فى القضاء عليها ، حتى

لو استطاع أن يخفى عنا قوة دفعها لنا ومن قبيل ذلك أن الهواء يظل ثقيل الضغط ، وإن لم نشعر بثقله . ولو فرضنا أننا ساهمنا ، باختيارنا ، فى خلق بعض الانفعالات الاجتماعية فإن الحالة النفسية التى نشعر بها فى هذه الحال تختلف عما نشعر به إذا كنا منفردين .

ولذا فإذا انفض الجمع ، وكفت العوامل الاجتماعية عن التأثير فينا ، ووجد كل امرىء منا نفسه وجها لوجه ، فإن العواطف التى مرت بشعورنا ، قبل ذلك ، تبدو لنا غريبة إلى حد أنا لا نكاد نصدق أنها قد مرت بشعورنا فعلا . ومن ثم فإننا ندرك أننا قد كابدنا هذه العواطف أكثر من أن نساهم فى إيجادها . وأكثر من ذلك فإنه من الممكن أن تثير هذه العواطف فزعنا ، وذلك لشدة معارضتها لطبيعتنا . ولذا فإنه من الممكن جداً أن يندفع بعض الأفراد المسالمين كل المسالمة إلى القيام بأعمال همجية متى وجدوا فى جماعة . وينطبق ما قلناه بشأن هذه الانفجارات الاجتماعية المؤقتة تمام الإنطباق على حركات الرأى العام الأكثر دواما ، أى على تلك التيارات الاجتماعية التى تحدث فى بيئتنا دون انقطاع ، أى التى تنشأ إما فى المجتمع بأسره ، وإما فى بعض دوائره الضيقة التى تمس العقائد الدينية والسياسية ، أو التى تتعلق بالآراء الأدبية والفنية وغير ذلك من الأمور .

ومن جهة أخرى ، فإنا نستطيع تأكيد صحة تعريفنا للظاهرة الاجتماعية بتجربة عظيمة الدلالة ، فإنه يكفى أن نقوم بملاحظة الطريقة التى تتبع فى تربية الصغار ، ذلك لأن المرء إذا لاحظ الأشياء حسب

ما توجد عليه فى الوقت الحاضر وحسب ما كانت عليه دائما فى الماضى ، رأى لأول وهلة ، أن جميع أنواع التربية تنحصر فى ذلك المجهود المتواصل الذى نرمى به إلى أخذ الطفل بألوان من الفكر والعاطفة والسلوك التى ما كان يستطيع الوصول إليها لو ترك وشأنه[1] . وبيان ذلك أننا نضطره ، منذ حداثته ، إلى الأكل والشرب والنوم فى ساعات معينة ، ونوجب عليه النظافة والهدوء والطاعة ثم نجبره على التعلم ، وعلى مراعاة حقوق الآخرين ، وعلى احترام العادات والتقاليد . كذلك نوجب عليه العمل ، وغير ذلك من الأمور ، وإذا لم يشعر الطفل بهذا القهر كلما تقدم به العمر فإن السبب فى ذلك يرجع إلى أن القهر عديم الفائدة . ومع ذلك فإن هذه العادات لا تحل محل القهر إلا لأنها تصدر عنه .

حقا يرى « سبنسر » أنه ينبغى للمربى الرشيد أن ينحى باللائمة على أساليب القهر ، وأن يترك الطفل حراً طليقا من كل قيد . ولكن هذه النظرية التربوية لما لم تطبق بطريقة عملية لدى أى شعب من الشعوب المعروفة فإنها ليست إلا مجرد رغبة شخصية ومعنى ذلك أننا ليست لنا ظاهرة تربوية واقعية يمكننا أن نعارض بها الأساليب التربوية السابقة . ولقد كانت هذه الأساليب الأخيرة عظيمة الدلالة بصفة خاصة للسبب الآتى ، وهو أن الموضوع الحقيقى للتربية ليس شيئاً آخر غير إعداد الكائن الاجتماعى .

(١) ذكر بروتوغراس السفسطائى هذا المثال نفسه على وجه التقريب . انظر Platon, protagoras, 325 d .

« المترجم »

ومن ثم فإنه يمكننا أن ننظر إلى هذه الأساليب على أنها صورة مصغرة للطريقة التى نشأ عليها هذا الكائن الاجتماعى فى مختلف مراحله التاريخية ذلك بأن الضغط الذى يعانيه الطفل فى كل لحظة من لحظات حياته ما هو إلا ضغط البيئة الاجتماعية التى تحاول أن تطبعه بطابعها الخاص ، والتى تتخذ الآباء والمربين كممثلين ووسطاء لها . وعلى ذلك ، فليست صفة العموم بالخاصة التى يمكن استخدامها فى تعريف الظواهر الاجتماعية . ذلك لأن الفكرة التى توجد بينها فى شعور كل فرد ليست ظاهرة اجتماعية . كما أن الحركة التى يقوم بها كل عضو من أعضاء المجتمع ليست هى الأخرى بظاهرة اجتماعية ، وذلك على الرغم من عموم كل منهما . ويرجع السبب فى أن بعض الناس يكتفون بصفة العموم فى تعريف الظاهرة الاجتماعية إلى أن هؤلاء لا يفرقون بين هذه الظواهر وبين ما يمكن أن نطلق عليه اسم « تجسداتها الفردية Incarnations Individuelles » . ذلك لأن العناصر التى تدخل فى تركيب هذه الظواهر هى عقائد وميول وعادات الجماعة برمتها ، على حين أن الصور التى تتشكل بها هذه الحالات الاجتماعية لدى انعكاسها فى ضمائر الأفراد ، ظواهر من جنس آخر . ومما يدل دلالة قاطعة على ازدواج طبيعة هذه الأمور سالفة الذكر أننا نجد فى كثير من الأحيان أن الظواهر الاجتماعية تكون منفصلة عن تجسداتها الفردية ، حقا إن التكرار يكسب بعض ضروب التفكير نوعا من الصلابة ، التى تدفع هذه الظواهر جانباً ، إذا صح هذا التعبير ، فتجعلها بمعزل عن الحوادث الفردية التى تنغمس فيها . ومن ثم فإنها تتجسد ، أى أنها تجد

لنفسها صورة حسية خاصة بها ، وتصبح ظواهر حقيقية قائمة بذاتها ومختلفة جد الاختلاف عن الظواهر الفردية التى تتشكل بها . فالعادة الاجتماعية لا توجد على صورة كامنة فيما تؤدى إليه من الأفعال المتتابعة فحسب ، ولكنها تمتاز أيضا بميزة لا نجد لها نظيراً فى العالم البيولوجى ؛ إذ أنها تثبت بصورة نهائية ، فى صيغة تتكرر من فم إلى آخر ، وتنتقل بطريقة التربية . وقد تثبت أيضا بالكتابة .

وبهذا يمكننا فهم طبيعة القواعد القانونية والخلقية ، وجوامع الكلم والأمثال الشعبية ، وأصول العقيدة التى تركز فيها الطوائف الدينية والفلسفية آراءها ، وقواعد الذوق الأدبى التى تضعها شتى المدارس الأدبية وغير ذلك من الأمور . وبهذا نفهم أيضا من أى المصادر تنبع هذه الأمور الاجتماعية ، ولا تتحقق أى ظاهرة من الظواهر بتمامها فى التطبيقات الفرعية التى يقوم بها الأفراد والدليل على ذلك أنه من الممكن أن توجد هذه الظواهر ، دون أن يطبقها الأفراد بالفعل .

حقاً إن انفصال الظاهرة الاجتماعية عن تجسداتها الفردية لا يبدو دائما بمثل هذا الوضوح . ولكنه يكفى أن يتحقق ذلك ، بصفة أكيدة ، فى عدد كبير من الحالات الهامة التى سبقت الإشارة إليها منذ قليل حتى نستطيع البرهنة على أن الظاهرة الاجتماعية تختلف اختلافا تاما عن الصور التى تتشكل بها فى شعور كل فرد من أفراد المجتمع ، ولو فرضنا من جهة أخرى أننا لا نستطيع الوقوف عن طريق الملاحظة المباشرة على الظاهرة الاجتماعية مجردة عن تجسداتها الفردية فإننا نستطيع الوصول إلى ذلك ، فى كثير من الأحيان ، بواسطة بعض الطريقة ، بل إنه من الواجب

أن نعتمد على بعض هذه الحيل إذا أردنا إدراك الظاهرة الاجتماعية ، وقد جردت تماما من كل عنصر غريب ، حتى نستطيع ملاحظتها ، وهى فى حال النقاء . ومن قبيل ذلك أن هناك بعض التيارات الاجتماعية التى تسوقنا أمامها بشدة تختلف قوة وضعفا ، حسب اختلاف الأزمان والأقطار ، فيدفعنا أحد هذه التيارات مثلا نحو الزواج ، على حين يدفعنا تيار آخر نحو الانتحار ، وعلى حين يدفعنا تيار ثالث نحو الإكثار أو الإقلال من النسل ، وغير ذلك من الأمور . ومن البديهى أن هذه الظواهر لاتوجد منفصلة عن الصور التى تتشكل بها فى الحالات الفردية الخاصة . ولكن علم الإحصاء قد زودنا بوسيلة نستطيع بها فصل هذه الظواهر عن تجسداتها الفردية . وهناك فى الواقع وسيلة تعبر إلى حد كبير من الدقة عن هذه الظواهر ، ونعنى بذلك نسبة المواليد أو الزواج أو الانتحار . ويمكننا الحصول على هذه النسبة بقسمة المجموع الكلى السنوى لحالات الزواج أو الميلاد أو الانتحار فى المتوسط على عدد الرجال والنساء الذين يدركون سن الزواج أو التناسل أو الانتحار [1] . ولما كان كل عدد من هذه الأعداد يضم جميع الحالات الخاصة ، دون تفرقة ما فإن الظروف الخاصة التى يوجد فيها الأفراد - حين يتزوجون أو يتناسلون أو ينتحرون - والتى قد تؤثر إلى حد ما . فى إحدى هذه الظواهر تتعارض فيما بينها فيمحو بعضها تأثير بعضها الآخر . ومن ثم فإنها ليست بالسبب

(١) ذلك لأن الناس لا ينتحرون بنسبة واحدة فى مختلف مراحل العمر ، أو فى مختلف العصور .

الحقيقى فى وجود الظاهرة ، فإن هذه الأخيرة إن عبرت عن شىء فى هذه الحال فإنها إنما تعبر عن إحدى الحالات النفسية للجماعة .

فتلك إذن بعض الظواهر الاجتماعية التى لا تنطوى على أى عنصر أجنبى . أما فيما يتعلق بالصور التى تتشكل بها هذه الظواهر فى الحالات الفردية فإنها تحتوى ، إلى حد ما ، على بعض العناصر الاجتماعية ، وذلك لأنها تعد كنسخ مقررة من بعض النماذج الاجتماعية ، ولكن كل مظهر من هذه المظاهر الفردية يتأثر أيضاً إلى حد كبير بطبيعة التركيب العضوى والنفسى لدى الفرد ، كما يتأثر بطبيعة الظروف الخاصة التى يوجد فيها هذا الأخير ، وحينئذ فليست تلك المظاهر الخاصة ظواهر اجتماعية بمعنى الكلمة ، ولكنها وسط بين العالم الاجتماعى وبين العالم النفسى . ومن الممكن أن يطلق المرء عليها اسم الظواهر الاجتماعية النفسية ، وهى تثير انتباه عالم الاجتماع ، ويحتوى الكائن الحى على مثل هذه الظواهر ذات الطبيعة المزدوجة ، ونعنى بذلك تلك الظواهر التى تدرسها بعض العلوم المزدوجة كعلم الكيمياء البيولوجى (La Chimie biologique) .

٨ ولكن قد يعترض علينا بعض الناس فيقول : إنه ليس من الممكن أن تكون الظاهرة اجتماعية إلا بشرط أن تكون مشتركة بين جميع أفراد المجتمع ، أو على الأقل بين الغالبية العظمى منهم ، أى إلا إذا كانت عامة. لا شك فى ذلك القول ، ولكن الظاهرة لا تكون عامة فى هذه الحال إلا لأنها اجتماعية (أى لأنها تقهر الأفراد إلى حد كبير أو قليل) بعكس ما قد يفهم من أنها اجتماعية ، لأنها عامة . فالناس [illegible]

حالات الجماعة التى تتحقق لدى الأفراد لهذا السبب وهو : أنها تفرض نفسها عليهم فرضاً ، فهى توجد فى كل جزء من أجزاء المجتمع لأنها توجد فى المركب الكلى الذى ينشأ بسبب اتحاد هذه الأجزاء ، وهى أبعد من أن توجد فى المركب الكلى بسبب وجودها فى أجزائه ، وتبدو بداهة هذا الأمر بصفة خاصة ، فيما يتعلق بالعقائد والعادات تامة التكوين التى نرثها عن الأجيال السابقة ، فإنا نتقبلها ونرتضيها للسبب الآتى : وهو أنها تمتاز بنوع خاص من النفوذ الذى عودتنا التربية احترامه والخضوع له ، وإنما امتازت تلك الأمور بهذا النفوذ لأننا نعدها تراثاً اجتماعيا وتاريخيا فى آن واحد . ولذا فإنه يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الغالبية الكبرى من الظواهر الاجتماعية ، تنتقل إلينا عن هذا الطريق ، ولو سلمنا جدلا بأننا تمكننا من المساهمة ، إلى حد ما ، فى خلق إحدى الظواهر الاجتماعية . فإن طبيعة هذه الظاهرة لا تختلف فى شىء عن طبيعة الظواهر الاجتماعية الأخرى التى لم نساهم بنصيب فى إيجادها . ومثال ذلك أن العاطفة الاجتماعية التى تنفجر فى حفل ما لا تعبر فقط عن العنصر المشترك بين عواطف الأفراد الذين يضمهم هذا الحفل ، وإنما تعبر أيضاً عن شىء جديد كما سبق أن بينا ذلك ، فهى وليدة الحياة فى جماعة ، وهى نتيجة للأفعال وردود الأفعال التى تحتدم بين ضمائر الأفراد . فإذا تردد صدى العاطفة الاجتماعية فى كل ضمير فردى على حدة ، فإن السبب فى ذلك يرجع إلى ما تمتاز به العاطفة من قوة خاصة تستمدها ، دون ريب ، من أصلها الاجتماعى ، فإذا اهتزت القلوب

بعاطفة واحدة فليس ذلك نتيجة اتفاق تلقائى سابق يقره كل شعور فردى على حدة ، وإنما يرجع السبب إلى أن هناك قوة واحدة تحرك هذه القلوب جميعها فى اتجاه واحد ، فكل فرد يتأثر بالمجموع .

وحينئذ فإن الأمر يفضى بنا فى النهاية إلى أن نكون لأنفسنا فكرة دقيقة عن موضوع علم الاجتماع ، ذلك بأن هذا الموضوع لا يضم إلا طائفة محددة من الظواهر . ويمكن معرفة الظاهرة الاجتماعية بأنها تنطوى على قوة قاهرة خارجية ، وبأنها تباشر هذا القهر على أفراد المجتمع ، أو يمكن أن تباشره عليهم ، ومن الممكن أن يتعرف المرء على وجود هذا القهر بدوره إما بوجود بعض العقوبات التى حددتها القوانين ، وإما بالمقاومة التى تعترض كل محاولة فردية ترمى إلى التمرد على الظاهرة الإجتماعية ، ومع ذلك فإننا نستطيع تعريف هذه الظاهرة أيضا بما يبدو لنا من عمومها فى الطائفة الإجتماعية ولكن يجب علينا ، بناء على الملاحظات السابقة ، أن نضيف إلى خاصة العموم خاصة ثانوية جوهرية ذاتية ، وهى التى تتلخص فى أن الظواهر الاجتماعية مستقلة استقلالا تاما عن الصور الفردية التى تتشكل بها لدى انتشارها فى أحد المجتمعات .

وقد يكون هذا المعيار الأخير أسهل تطبيقا فى بعض الحالات من المعيار السابق ، فإنه يسهل علينا ، فى الواقع ، أن نتحقق من وجود القهر إذا عبر عنه المجتمع تعبيراً خارجيا ، أى إذا عبر عنه برد فعل مباشر ، كما هى الحال فيما يمس القانون والأخلاق والعقائد والتقاليد ، وحتى الأزياء . أما إذا لم يكن القهر مباشراً كالقهر الذى تباشره علينا النظم نفسها ، فإن

الاقتصادية فإننا لا نستطيع دائما التحقق من وجوده بمثل هذه السهولة .
ومن الممكن فى هذه الحال أن يقف المرء بسهولة على كل من عموم الظاهرة وموضوعيتها (Objectivité) ، وذلك بالجمع بين هاتين الخاصتين ، على أن هذا التعريف ليس سوى صورة أخرى من التعريف الأول ، وذلك لأنه ليس من الممكن أن يعم نوع من السلوك الخارجى بالنسبة إلى شعور الأفراد إلا بشرط أن يفرض عليهم نفسه فرضا .

ومع ذلك فإنه يجوز لنا أن نتساءل فنقول :

هل من الممكن القول بأن هذا التعريف تعريف تام ؟[1]

(١) وهكذا يتبين للمرء مدى الخلاف بين تعريفنا للظواهر الاجتماعية وبين ذلك التعريف الذى بنى عليه تارد (Tarde) مذهبه البارع . ويجب علينا أن نصرح أولا بأن أبحاثنا لم تهدنا قط إلى التحقق من صحة ما قاله « تارد » من أن التقليد يلعب دوراً هاماً إلى أقصى حد فى نشأة الظواهر الاجتماعية . ومن جهة أخرى ، فإذا رجعنا إلى التعريف السابق الذى لا يمكن القول بأنه وجهة نظر فلسفية ، وإنما مجرد ملخص للاحظات حسية مباشرة ، فإنه يبدو لنا ، فى هذه الحال ، أن التقليد لا يعبر فى جميع الأحوال . بل لا يعبر بالأحرى مطلقاً ، عن العناصر الجوهرية التى تتميز بها الظاهرة الاجتماعية عن غيرها من الظواهر . لا شك أنه من الممكن تقليد أى ظاهرة اجتماعية . وقد سبق أن قلنا : إن هذه الظاهرة تميل إلى الانتشار والعموم . ولكن هذا الميل يرجع إلى أنها اجتماعية . أى إلى أنها تفرض نفسها قهراً . فليست مقدرتها على الانتشار سبباً فى أنها اجتماعية . ولكن هذا الانتشار نفسه [illegible] ذلك أنه لو كانت الظواهر الاجتماعية هى الظواهر الوحيدة التى تؤدى إلى هذه النتيجة =

حقيقة لم تكن الظواهر التى بنينا عليها تعريفنا السابق للظواهر الاجتماعية شيئا آخر غير بعض ضروب السلوك ، أى أنها كانت بعض الظواهر العضوية الفعالة ، ولكن توجد أيضاً ضروب من الوجود الاجتماعى (Manières d'être) أو بمعنى آخر بعض الظواهر الاجتماعية الخاصة بنوع الأجزاء المادية التى يتكون منها المجتمع وبأشكالها[1] ، ولا يستطيع علم الاجتماع ، بطبيعة الحال ، أن يهمل دراسة ما يتعلق بمادة الحياة الاجتماعية . ومع ذلك فقد يبدو لنا لأول وهلة أن عدد الأجزاء الأولية المكونة للمجتمع ، وطبيعتها ، والطريقة التى تتبعها فى تركيبها ، ودرجة الائتلاف التى تصل إليها هذه الأجزاء ، وكيفية توزيع السكان على سطح الأرض ، وعدد طرق المواصلات ونوعها ، وشكل المنازل وهلم جرا ، تقول : إنه يبدو لنا ، لأول وهلة ، إن مثل هذه الأشياء لا يمكن إرجاعها إلى ضروب من السلوك أو الشعور أو التفكير .

= لأمكن استخدام التقليد فى تعريفها . إذا لم يمكن استخدامه فى تفسيرها . ولكن الحالة النفسية التى تقفز من شعور إلى شعور آخر تظل حالة نفسية فردية على الرغم من قفزاتها . أضف إلى ذلك أنه يجوز لنا أن نضع السؤال الآتى وهو :

هل لفظ « التقليد » هو حقيقة اللفظ الذى ينبغى استخدامه للدلالة على عموم الظاهرة . ذلك العموم الذى يرجع إلى تأثيرها القهرى ؟ إن « تارد » يطلق لفظ التقليد على نوعين مختلفين جداً من الظواهر . وكان ينبغى له أن يميز كلا من هذين النوعين عن الآخر .

(١) يقارن « دوركايم » عن ذلك بكلمتين هما : « Anatomique, morphologique ».

والواقع أن هذه الظواهر المختلفة تنطوى ، قبل كل شيء ، على نفس الخاصة المميزة التى استعنا بها على تعريف الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وذلك لأن ضروب الوجود الاجتماعى التى سبق التمثيل لها تفرض نفسها هى الأخرى على الفرد . فهى شبيهة فى ذلك تماما بضروب السلوك الاجتماعى التى سبق الحديث عنها .

فإذا أراد المرء مثلا معرفة كيفية انقسام المجتمع إلى عدة أقسام من الوجهة السياسية ، وطريقة تركيب كل قسم منها ، ودرجة الاندماج التى تربط هذه الأقسام فيما بينها ، سواء أكان هذا الاندماج قوياً أم ضعيفاً ، نقول : إذا أراد المرء معرفة ذلك كله فإنه لا يستطيع الوصول إلى هذه الغاية إذا اكتفى بفحص تلك الأقسام السياسية من الناحية المادية ، أو قنع بملاحظتها من الناحية الجغرافية . وذلك لأن هذه الأقسام ترجع فى الأصل إلى أسباب نفسية ، على الرغم من أن طبيعة الإقليم تتدخل بعض الشيء فى تحديدها . ومن ثم فليس من الممكن أن يدرس المرء النظام السياسى لمجتمع ما إلا إذا درس القانون العام (droit public) ، وذلك لأن هذا القانون هو الذى يحدد ذلك النظام السياسى . كما أنه هو الذى يحدد علاقاتنا الأسرية والمدنية . وإذا ازدحم السكان فى المدن الكبيرة ، بدل أن يتفرقوا فى القرى ، فإن ذلك يرجع إلى وجود تيار أو ضغط اجتماعى يوجب على الأفراد أن ينزحوا إلى المدن ، وأن يتركزوا فيها ، وإن مقدرتنا على اختيار طراز مساكننا ليست بأعظم من مقدرتنا على اختيار أزيائنا ، بل إنه من الممكن أن نقول ، على أقل تقدير ، بأن كلا

الأمرين سواء فى القهر . كذلك تحدد طرق المواصلات ، بصفة قهرية ، الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه الهجرة الداخلية والمبادلات التجارية ؛ بل إنها تحدد أيضاً شدة أو ضعف كل من الهجرة والمبادلات وغير ذلك . ومن ثم فإنه يجوز لنا ، على أكثر تقدير ، أن نضيف طائفة جديدة من الظواهر إلى جانب الظواهر التى سبق تعدادها وعرضها ، على أن تنطوى على خاصة القهر التى تتميز بها الظاهرة الإجتماعية . ولكن لما لم يكن تعداد هذه الظواهر على سبيل الحصر فربما لم تكن ثمة ضرورة إلى إضافة هذه الطائفة الجديدة .

ويمكننا القول بأن هذه الإضافة ليست غير ضرورية فقط ؛ بل يمكننا القول أيضاً بأنها غير مجدية ، وذلك لأن « ضروب الوجود الاجتماعى » ليست سوى بعض ضروب « السلوك الاجتماعى » التى تركزت بالفعل . وليس التركيب السياسى لمجتمع ما ، سوى ما اعتادته شتى الطوائف المكونة لهذا المجتمع من الحياة جنباً إلى جنب .

ولذا فإذا كانت العلاقات التى تربط بين هذه الطوائف وثيقة من الناحية التاريخية فإن ذلك يدعوها إلى الاندماج بعضها فى بعضها الآخر . وليس الأمر كذلك إذا كانت هذه العلاقات واهية ؛ وذلك لأن كل طائفة من هذه الطوائف تميل إلى الاحتفاظ بمميزاتها الخاصة .

وليس طراز المساكن الذى نجبر على اختياره شيئاً آخر غير ذلك الطراز الذى يألفه المعاصرون لنا ، والذى ألفته الأجيال السابقة ، إلى حد ما ، فى تشييد [illegible] . وفى الواقع لو كانت الظواهر الاجتماعية

المادية الخاصة بأجزاء المجتمع وبأشكاله (الظواهر المورفولوجية) هى الظواهر الوحيدة التى تبدو بمثل هذا الثبات لجاز لنا أن نعتقد أنها تكون جنساً قائماً بذاته . ولكن القاعدة القانونية ، وإن كانت ظاهرة عضوية (Uu fait physiologique) فإنها ليست أقل ثباتاً من أحد نماذج البناء . ولا ريب فى أن الحكمة الخلقية مرنة إلى حد كبير جداً . ومع ذلك فإنها قد تتشكل بصور أشد صلابة مما تصل إليه إحدى العادات المهنية ، أو أحد أنواع الأزياء . ومن ثم فإننا نجد أن هناك تدرجاً متصلا على هيئة فروق يسيرة بين الظواهر الإجتماعية المادية وبين تلك التيارات الاجتماعية الطليقة التى لم تتخذ بعد لنفسها شكلا ثابتاً محدداً . وحينئذ فمعنى ذلك هو أنه ليس هناك خلاف بين هذين النوعين من الظواهر إلا من جهة درجة التركيز التى يصل إليها كل نوع منها ، فليست هذه الظواهر أو تلك التيارات شيئاً آخر سوى بعض صور الحياة الإجتماعية التى تركزت إلى حد كبير أو قليل .

وربما كان هناك ، فى الواقع ، بعض الجدوى فى الاحتفاظ باسم الظواهر المادية (المورفولوجية) للدلالة على تلك الظواهر الإجتماعية التى تتعلق بمادة الحياة الإجتماعية ، ولكن يجب ألا يغيب عن ذكرنا أبداً أن هذه الظواهر من جنس الظواهر الإجتماعية الأخرى . ومن ثم فإن تعريفنا ينطبق على المعرف إذا قلنا :

إن الظاهرة الاجتماعية هى كل ضرب من السلوك ، ثابتا كان أم غير ثابت ، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجى على الأفراد ، أو هى

قابل للعموم بصفة فى المجتمع بأسره ، وكان له وجود خاص مستقل عن الصور التى يتشكل بها فى الحالات الفردية[1] .

(١) وليس من العسير علينا أن نحدد الصلة الوثيقة بين الحياة والجسم وبين الوظيفة والعضو فى علم الاجتماع . ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من الحالات المتوسطة بين هاتين الظاهرتين اللتين تقابل إحداهما الأخرى . وهى تلك الحالات التى يمكن ملاحظتها والتى تبين لنا الصلة بين هاتين الظاهرتين السابقتين . ولكننا لا نجد مثل هذه الحالات المتوسطة فى علم الحياة «البيولوجيا» ومع ذلك فإنه يجوز لنا اعتقاد أننا نستطيع تطبيق النتائج التى نصل إليها فى علم الاجتماع عن طريق الاستقراء على علم الحياة . وكذلك يمكننا اعتقاد أن الخلاف بين هذين النوعين من الظواهر . سواء أكان ذلك خاصاً بالأجسام العضوية أم [illegible]

اصل دوركايم - قواعد المنهج في علم الاجتماع

مقدمة الطبعة الثانية

لقد أثار هذا الكتاب ، لدى ظهوره لأول مرة ، كثيراً من المجادلات العنيفة ، فإن الأفكار غير الممحصة — وكأنها قد أخذت على غرة — بدأت تقاومنا مقاومة عنيفة جداً إلى حد أنه كاد يستحيل علينا ، مدة طويلة من الزمن ، أن نسمع الناس صوتنا ، فقد افترى علينا بعض الناس آراء لا تمت إلى آرائنا الحقيقية بصلة ما ، وقد فعلوا ذلك حتى فيما يتعلق بالمسائل التي وضحناها غاية التوضيح ، وقد اعتقد هؤلاء أنهم قد استطاعوا دحض الآراء التي افتروها ونسبوها إلينا . ومع أننا صرحنا أكثر من مرة ، بأننا لا ننظر إلى الشعور ، سواء أكان فرديا أم اجتماعيا على أنه حقيقة مجسمة ، بل ننظر إليه ـ فقط ـ على أنه مجموعة من الظواهر المتجانسة ، إلى حد كبير أو قليل ، والتي تمتاز بصفات نوعية خاصة بها (sui generis) فقد وصفنا بعض الناس بأننا ماديون أو من أنصار المذهب الأنتولوجي (Onthologisme)[1] . وعلى الرغم من أننا قلنا بصريح العبارة : إن الحياة الاجتماعية تتكون بأسرها من التصورات النفسية ، وعلى الرغم من أننا كررنا ذلك القول بجميع ضروب الأساليب فقد اتهمنا آخرون بأننا جردنا علم الاجتماع من كل عنصر عقلي .

(١) يطلق هذا الاسم على المذهب الذي يدرس الوجود من حيث أنه وجود فقط .

وقد ذهب آخرون إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقد أحيوا لمحاربتنا بعض أساليب الجدل التي كان يخيل إلينا أنها قد اختفت دون رجعة ، فقد نسب إلينا هؤلاء ، في الواقع ، بعض الآراء التي لم نقل بها بحجة أنها « تتفق مع مبادئنا » . ولكن التجارب قد أثبتت ما تنطوي عليه مثل هذه الطريقة من أخطاء جمة ، وذلك لأنها تبيح لنفسها التعسف في عرض المذاهب التي توضع موضع المناقشة حتى تستطيع بذلك أن تنتصر عليها دون مشقة .

ولا نظن أننا نخادع أنفسنا حينما نقول بأن مقاومة الأفكار غير الممحصة لنا قد أخذت تضعف شيئاً فشيئاً منذ ذلك الحين . حقا ما برح الناس يرتابون في صدق بعض قضايانا . ولكن ليس لنا أن نعجب من هذه الاعتراضات الناجعة ، أو أن نتذمر منها ، فمن الواضح حقيقة أن القضايا التي قدمناها كانت تحتمل إدخال بعض التعديل عليها في المستقبل ذلك بأن هذه الصيغ لما كانت ملخصاً لتجربة شخصية محدودة بطبيعتها كان من الضروري أن تتطور كلما أصبحت تجاربنا عن الحقيقة الاجتماعية أوسع مدى وأعمق غوراً ، أضف إلى ذلك أن المرء لا يستطيع ، من جهة أخرى ، أن يصل فيما يتعلق بالمنهج إلا إلى بعض النتائج المؤقتة ، وذلك لأن المناهج تتغير كلما تقدم العلم ، ولكن مهما يكن من شيء ، وعلى الرغم من كل مقاومة ، فقد استطاع علم الاجتماع الموضوعي المنهجي القائم بذاته أن يتقدم دون انقطاع خلال هذه السنوات الأخيرة ، ولا شك أن إنشاء النشرة السنوية لعلم الاجتماع (Année soeiologeique)